

المسؤولية الأوروبية عن جرائم الحرب في اليمن - تواطؤ شركة إيطالية تابعة لمصنع أسلحة ألماني وهيئة تصدير الأسلحة الإيطالية

الواقعة المميّنة بتاريخ 8 أكتوبر 2016م

في تمام الساعة 03:00 من صباح يوم 8 أكتوبر 2016م، استهدفت غارة جوية -شنتها مقاتلات يزعم أنها تتبع التحالف العسكري الذي تقوده السعودية - قرية دير الهجاري شمال غرب اليمن. حيث أسفرت الغارة الجوية عن مقتل عائلة مكونة من ستة أشخاص، بينهم أم حامل وأربعة أطفال. أصبحت مثل هذه الوقائع مصدر الرعب الذي يعامل المدنيين في اليمن لسنوات. وكما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، كان لا يتوفر لهذه الغارة الجوية أي ميزة عسكرية محددة، حيث أصابت المدنيين تحت جنح الليل دون سابق إنذار. واقعة دير الهجاري موثقة بصورة جيدة، حيث ذهب إلى مسرح الواقعة في اليوم التالي باحثة ميدانية من منظمة مواطنة لحقوق الإنسان ([مواطنة](#))، وهي منظمة يمنية شريكة للمركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ([ECCHR](#)) ولشبكة نزع السلاح الإيطالية ([RID](#)).

تم العثور على بقايا قنبلة في موقع الغارة الجوية تشير إلى أن نوع القنبلة المستخدمة كان قنبلة موجهة من نوع MK80. كما تم العثور في الأنقاض على حلقة تعليق، وهي ما يربط القنبلة بالطائرة. تشير علاماتها المسلسلة بوضوح إلى أنه تم تصنيعها من قبل شركة [RWM Italia S.p.A](#)، وهي شركة إيطالية تابعة لشركة [Rheinmetall AG](#) الألمانية. وليس هناك ما يشير إلى أن المدنيين الذين قُتلوا كانوا "أضراً جانبياً" حيث تم استخدام قنبلة موجهة، كما كان هناك نقطة تفتيش عسكرية، وفقاً لشهود عيان، على بُعد أكثر من 300 متر لم تكن مستهدفة ولم يتم استهدافها منذ ذلك الحين. تحدث مثل هذه الهجمات بشكل متكرر في النزاع القائم في اليمن. إن توجيه هجمات متعمدة ضد السكان المدنيين أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، فإن هذه الهجمات ترقى إلى جرائم حرب.

إن الجناة المباشرين لهذه الجريمة المرتكبة في اليمن الذين هم الشخصيات السياسية في التحالف وأفراد الجيش التابع لهم قد لا يتم مقاضاتهم في هذا الوقت. غير أنه يمكن تقديم من يزودهم بالأسلحة مثل الشركات ومسؤولي الدولة في إيطاليا إلى العدالة.

التدخل القانوني ضد مسؤولي شركة RWM Italia S.p.A وهيئة UAMA

بتاريخ 17 أبريل 2018م، قدم المركز الأوروبي لحقوق الإنسان ومنظمة مواطنة وشبكة نزع السلاح الإيطالية بالتعاون مع المرشد الدائم للأسلحة الخفيفة وسياسات الأمن والدفاع (O.P.A.L.) شكوى جنائية ضد مدراء شركة RWM Italia S.p.A وكبار المسؤولين في الهيئة الوطنية الإيطالية لتصدير الأسلحة UAMA إلى المدعي العام في روما.

وتركز الشكوى على الغارة الجوية التي استهدفت ديراهمجاريتا بتاريخ 8 أكتوبر 2016م، والتي أسفرت عن مقتل ستة مدنيين. تدعي الشكوى بوقوع المسؤولية الجنائية على مدراء شركة RWM Italia S.p.A ومسؤولي هيئة UAMA، وذلك لتصديرها، على الأقل، جزءاً من السلاح القاتل الذي استخدمته المملكة العربية السعودية أو أي من الدول المنضوية تحت التحالف العسكري الذي تقوده، في تنفيذها هذه الغارة الجوية.

على الرغم من التحذيرات الكبرى التي تفيد بأن حرب التحالف في اليمن تتسبب في خسائر كبيرة بحق المدنيين، وما تمثله هذه الحرب من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي؛ إلا أن إدارات القنابل وغيرها من الأسلحة إلى الدول الأعضاء في التحالف لم تتوقف ولا تزال مستمرة. وفيما يتعلق بإيطاليا، فإن هذا الأمر يحدث بموافقة السلطة الإيطالية المختصة بتصدير الأسلحة التي تمنح تراخيص تصدير الأسلحة المصنعة في إيطاليا.

ولذلك، فإن الشكوى التي قدمها المركز الأوروبي ومنظمة مواطنة وشبكة نزع السلاح الإيطالية تطلب من المدعي الإيطالي التحقيق في - من بين أمور أخرى - المسؤولية الجنائية لهؤلاء المدراء والمسؤولين في إيطاليا على أقل تقدير، وذلك حول تواطؤهم المظاهر من خلال الإهمال الجسيم في القتل والإصابة الشخصية بموجب المادتين 589 و 590 إلى جانب المادة 61 n.3 من القانون الجنائي الإيطالي. واعتماداً على نتائج التحقيق الذي أجراه المدعي العام، فإن أفعالهم يمكن أن تصل إلى حد التواطؤ المتعمد في القتل والإصابة بموجب المواد 110 و 575 و 582 من القانون الجنائي الإيطالي. بالإضافة إلى ذلك، تطلب الشكوى التحقيق في إساءة استخدام السلطة من قبل مسؤولي هيئة UAMA بموجب المادة 323 (2) من القانون الجنائي الإيطالي.

وفي انتظار ما ستسفر عنه النتائج النهائية، فإن هذه الحالة توضح كيف يمكن للشركات الأوروبية والسلطات الحكومية تأجيج النزاعات المسلحة، وكيف أهيمنها مباشرة تمكين الفاعلين في النزاعات المسلحة من ارتكاب انتهاكات بحق القانون الإنساني الدولي، وكيف لها كذلك الإسهام في وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويطلب المركز الأوروبي ومنظمة مواطنة وشبكة نزع السلاح الإيطالية أن يتخذ المدعي الإيطالي خطوات التحقيق اللازمة لمساءلة مدراء الشركة والمسؤولين في هيئة UAMA عن أفعالهم.

في الوقت الذي تقوم فيه الحكومات الأوروبية بتفسير معاهدة تجارة الأسلحة الدولية (ATT)، والموقف الموحد للاتحاد الأوروبي 2008/944/CFSP بشأن إدارات الأسلحة والقانون المحلي على نحو متساهل، فإن هناك تدفق مستمر للأسلحة جديدة من أوروبا تساهم في تأجيج النزاع الدائر في اليمن. وعلاوة على ذلك، لا توجد ممارسة حالية لمساءلة مصدري الأسلحة، ولا سيما عندما يتم التصدير بموجب ترخيص رسمي. في مقابل هذه الخلفية، ينوي المركز الأوروبي لحقوق الإنسان ومنظمة مواطنة وشبكة نزع السلاح الإيطالية أن تقوم بشكل مشترك برفع غطاء الحصانة الفعلية عن أولئك الذين يساعدون التحالف العسكري الذي تقوده السعودية، وهو تحالف يرتكب انتهاكات خطيرة تطل القانون الإنساني الدولي على نحو متكرر، بصورة يمكن أن ترقى فيه هذه الانتهاكات إلى جرائم حرب.

حملة القصف التي يقوم بها التحالف الذي تقوده السعودية

يعاني اليمن الذي مزقته الحروب من ما تصفه الأمم المتحدة بأكبر أزمة إنسانية في عصرنا الحالي وفقدان أرواح آلاف من المدنيين. لقد ارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات طالت حقوق الإنسان مراراً، وتسببت أيضاً في الكارثة الإنسانية. فإن معظم الأضرار التي وقعت خلف الخطوط الأمامية هي نتيجة لآلاف من الضربات الجوية التي شنتها قوات التحالف الذي تقوده السعودية والذي أصبح متورط في النزاع منذ مارس 2015م. ويتألف هذا التحالف العسكري من السعودية والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والمغرب والسودان، في حين كانت قد شاركت قطر التحالف عملياته العسكرية في بادئ الأمر.

قبل التدخل العسكري من قبل التحالف الذي تقوده السعودية، شهد اليمن انتفاضة العام 2011م عملية انتقالية للسلطة، إذ كانت الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية قد أرغمت الرئيس علي عبد الله الحعلي تقديم استقالته. وفي العام 2012م تولى عبد ربه منصور هادي منصب الرئيس لفترة انتقالية مداها عامين. في غضون هذين العامين، تم عقد "مؤتمر الحوار الوطني" الذي كان الهدف منه -من بين أمور أخرى- التوصل إلى اتفاق من أجل انتقال ديمقراطي سلمي من شأنه أن يحول اليمن إلى نظام فيدرالي، وأن يضمن أن تقوم جميع أطراف النزاع بتسليم أسلحتها، وأن يتم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، بحيث تكون جميع هذه الأمور وفق ما دعا إليه دستور جديد يتم تبنيه.

بعد فشل تنفيذ الاتفاق، سيطر أنصار الله (الحوثيون) على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م مما أدى إلى هروب الرئيس هادي إلى عدن أولاً، وبعد ذلك إلى العاصمة السعودية الرياض في 25 مارس 2015م. في اليوم التالي الموافق 26 مارس 2015م، تدخل التحالف العسكري بقيادة السعودية في النزاع المسلح في اليمن لدعم الرئيس عبد ربه منصور هادي. إن العنصر الحاسم فيما يسمى بـ "عاصفة الحزم" التي أطلقتها قوات التحالف والتي أعقبتها عملية إعادة الأمل، هو

وجود حملة من الهجمات الجوية على أهداف في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة والقوات الموالية للرئيس السابق الخ.

ومنذ بداية هذه الحملة، نشرت وسائل إعلام ومنظمات حقوق الإنسان تقارير توثق الهجمات الجوية العشوائية التي نفذها التحالف العسكري بقيادة السعودية، والتي استهدفت أعياناً مدنية: مثل الأسواق والمدارس ومنازل المدنيين، مخلفة إصابات خطيرة في اوساط المدنيين.

ومنذ 9 يوليو 2015م اعتبر البرلمان الأوروبي أن الهجمات العسكرية التي قام بها التحالف العسكري بقيادة السعودية في اليمن أدت في عدة وقائع إلى قتل المدنيين، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي على نحو يرقى إلى جرائم حرب. كما دان البرلمان الأوروبي، من بين أمور أخرى، سقوط العديد من القتلى المدنيين جراء الضربات الجوية التي نفذها التحالف الذي تقوده السعودية وكذا حصاره البحري. منذ ذلك الحين، دعا البرلمان الأوروبي في ثلاثة قرارات مختلفة على الأقل الممثل السامي/ نائب رئيس المفوضية الأوروبية السيدة/فيديريكاموغيريني لإطلاق مبادرة لفرض حظر على الأسلحة ضد المملكة العربية السعودية في ظل الادعاءات الخطيرة بقيام السعودية بانتهاكات للقانون الدولي الإنساني في اليمن.

دور أوروبا: تصدير القنابل إلى الطرف القيادي في راع مسلح

وعلى الرغم من هذه الحقائق، فإن العديد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا والشركات مثل RWM Italia S.p.A لم تتوقف عن تزويد أطراف النزاع بالأسلحة والذخيرة والدعم اللوجستي. ولذلك يعتبر النزاع في اليمن مثلاً بارزاً لتصدير الأسلحة إلى دول في حالة حرب على الرغم من الانتهاكات المبلغ عنها والتي طالت حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والمخالفة لمعاهدة تجارة الأسلحة والموقف الموحد للاتحاد الأوروبي والقوانين المحلية، وبغض النظر عن حقيقة أن هذه الأسلحة تُستخدم لتغذية كارثة وارتكاب جرائم حرب. تستفيد الشركات الأوروبية وبصورة غير مباشرة الحكومات الأوروبية من إمدادات الأسلحة إلى التحالف العسكري الذي تقوده السعودية.

من بين هؤلاء المصدرين الأوروبيين، تلعب إيطاليا دوراً هاماً:

- منذ مايو 2015م، تم العثور على بقايا قنابل مُنعت في إيطاليا تحت الأنقاض التي خلفتها غارات جوية للتحالف في وقائع مختلفة في اليمن.
- بغض النظر عن انتهاكات القانون الدولي المبلغ عنها، فإن التراخيص الحكومية الخاصة بتصاريح الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية تغطي مئات الملايين من اليورو سنوياً، وقد ازدادت منذ اندلاع النزاع.

▪ يتعارض هذا الأمر مع القانون الإيطالي 1990/185، الذي يحظر تصدير الأسلحة "إلى البلدان المنخرطة في نزاع مسلح" ويتناقض مع التزامات إيطاليا بموجب الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي ومعاهدة تجارة الأسلحة.

أجزاء كبيرة من الصادرات من إيطاليا إلى المملكة العربية السعودية هي القنابل التي تصنعها شركة **RMW Italia S.p.A**، وهي شركة تابعة لشركة **Rheinmetall AG** الألمانية.

يقوم مصنع الإنتاج التابع لشركة **RMW** في دومونافاس/سيردينا، من بين أماكن أخرى، بإنتاج قنابل من نوع **MK80**، وهي قنابل شائعة تسقطها الطائرات الحربية ذات المنشأ الغربي. تشمل الطائرات الحربية ذات المنشأ الأوروبي والأمريكي أسطول القاذفات السعودية الملكي، فضلاً عن القوات الجوية لعدة دول أخرى في التحالف. تم نقل العديد من القنابل، من بين أنواع أخرى، من نوع **MK82** و **MK83** و **MK84** سواء جاهزة الصنع أو كأجزاء لقنابل موجهة، من إيطاليا إلى المملكة العربية السعودية منذ اندلاع النزاع. إذ تم تسليم بعضها جواً وهو ما يدل على حاجة المتلقي الطائرة لها. يتوافق هذا الأمر مع حقيقة أن سلاح الجو الملكي السعودي هو من بين القوات الجوية الأكثر نشاطاً في أجواء اليمن.